تحت رعاية حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

البحرين تستضيف النسخة الأولى من منتدى ومعرض «صنع في الخليج 2026» أكتوبر القادم

أكبر تجمع صناعي خليجي يهدف إلى تعزيز التكامل وترسيخ تنافسية الصناعة الخليجية عالميا

تحت الرعاية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المعظم، تستضيف مملكة البحرين خلال الفترة من 6 إلى 8 أكتوبر 2026 أعمال النسخة الأولى من منتدى ومعرض «صنع في الخليج 2026»، وذلك في مركز البحرين العالمي للمعارض، في مبادرة خليجية تأتي بمباركة أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتجسيداً لتوجيهاتهم السامية الرامية إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والصناعي، ودعم مسيرة التنمية المستدامة، وترسيخ مكانة القطاع الصناعي كأحد الركائز الرئيسة للتنويع الاقتصادي، من خلال بناء منظومة صناعية خليجية أكثر تنافسية واستدامة وقدرة على مواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية.

ويُقام المنتدى والمعرض على هامش اجتماعات لجنة التعاون الصناعي ولجنة التعاون التجاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والاجتماعات المصاحبة لها في شهر أكتوبر القادم، التي تترأسها مملكة البحرين برئاسة عبدالله بن عادل فخرو وزير الصناعة والتجارة وبمشاركة الوزراء المعنيين وبمشاركة الأمين العام لمجلس التعاون جاسم محمد البديوي، إلى جانب مشاركة نخبة من كبار المسؤولين وصناع القرار والرؤساء التنفيذيين والمستثمرين والخبراء، في أكبر تجمع صناعي خليجي يهدف إلى تعزيز التعاون والتكامل الصناعي بين دول المجلس، وفتح آفاق أوسع للشراكات والاستثمارات النوعية.

ويجمع الحدث بين منتدى استراتيجي رفيع المستوى ومعرض صناعي متخصص، حيث يناقش المنتدى عدداً من المحاور الاستراتيجية التي تشمل السياسات الصناعية، وتعزيز النفاذ إلى الأسواق العالمية، ومرونة سلاسل الإمداد، والتكامل الصناعي الخليجي، وآليات التمويل، والتصنيع الأخضر، والمصانع الذكية، وتنمية الكفاءات الوطنية، والبنية التحتية الصناعية، فيما يستعرض المعرض أحدث المنتجات والتقنيات والابتكارات الصناعية الخليجية، إلى جانب منصات للاستثمار والابتكار واجتماعات الأعمال الثنائية، بما يسهم في تعزيز الشراكات الاقتصادية والصناعية واستقطاب الاستثمارات النوعية.

وبهذه المناسبة، أكد عبدالله بن عادل فخرو وزير الصناعة والتجارة أن استضافة مملكة البحرين للنسخة الأولى من منتدى ومعرض «صنع في الخليج 2026» تعكس ما تحظى به مملكة البحرين من مكانة متقدمة وثقة على مستوى العمل الخليجي المشترك، وترسخ دورها في دعم المبادرات التي تسهم في تعزيز التكامل الصناعي والاقتصادي بين دول مجلس التعاون.

وأشار إلى أن المنتدى والمعرض يمثلان منصة استراتيجية لتبادل الخبرات، وتعزيز الشراكات الصناعية والاستثمارية، وتسريع تبني الابتكار والتقنيات المتقدمة، وإبراز القدرات الصناعية الخليجية، بما يسهم في ترسيخ علامة «صنع في الخليج» كهوية صناعية موحدة تعكس جودة المنتجات الخليجية وتنافسيتها، وتعزز حضورها في الأسواق الإقليمية والعالمية، مؤكداً أن الحدث يشكل خطوة نوعية نحو بناء قطاع صناعي خليجي أكثر تكاملاً ومرونة واستدامة.

ومن المتوقع أن يسهم المنتدى والمعرض في تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، وتبادل أفضل الممارسات، واستقطاب الاستثمارات النوعية، ودعم الابتكار الصناعي، بما يعزز تنافسية المنتجات الخليجية، ويرفع مساهمة القطاع الصناعي في اقتصادات دول مجلس التعاون، ويواكب تطلعات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس نحو اقتصاد خليجي أكثر تنوعاً وازدهاراً واستدامة.

مجلس الأعمال البحريني-السعودي ودوره في تعميق التكامل الاقتصادي بين المملكتين

تمثل العلاقات الاقتصادية بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية نموذجاً متقدماً للتكامل الخليجي، نظراً الى ما يجمع البلدين من روابط تاريخية واجتماعية وجغرافية، فضلاً عن التشابك الواسع بين الأسواق وحركة الأفراد ورؤوس الأموال. وفي هذا الإطار، يؤدي مجلس الأعمال البحريني-السعودي دوراً محورياً في تحويل هذه الروابط إلى فرص تجارية واستثمارية ومشاريع تنموية مشتركة، بما يدعم مستهدفات التنويع الاقتصادي بين المملكتين.

○ بقلم: رجل الأعمال
المهندس إسماعيل الصراف

وتعد المملكة العربية السعودية الشريك التجاري الأول لمملكة البحرين، حيث شهدت العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، مدفوعة بزيادة التعاون في قطاعات الصناعة، والخدمات اللوجستية، والتمويل، والتكنولوجيا، والسياحة، والطاقة. كما أسهمت البنية التحتية المشتركة في مقدمتها جسر الملك فهد، في تعزيز حركة التجارة والسياحة والاستثمار، وجعلت من التكامل الاقتصادي بين البلدين نموذجاً فريداً في المنطقة.

وتبرز أهمية مجلس الأعمال البحريني-السعودي في كونه منصة مؤسسية تجمع القطاع الخاص في البلدين، وتوفر قنوات مباشرة للحوار وتبادل الأفكار وتحديد التحديات التي تواجه المستثمرين والشركات. كما يسهم المجلس في اقتراح الحلول العملية، ودعم المبادرات التي من شأنها تسهيل حركة التجارة والاستثمارات وتعزيز بيئة الأعمال.

وفي هذا الإطار، تبرز الحاجة إلى مواصلة تطوير الإجراءات التجارية والجمركية وتسهيل انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال، بما يسهم في خفض تكاليف الأعمال وتعزيز كفاءة سلاسل الإمداد بين البلدين. كما أن توسيع نطاق تبادل البيانات والمعلومات الاقتصادية بين الجهات المختصة يمكن أن يرفع من كفاءة اتخاذ القرار ويساعد المستثمرين على الاستفادة من الفرص المتاحة.

كما تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم المجالات التي يمكن للمجلس أن يركز عليها خلال المرحلة المقبلة، من خلال ربطها بالفرص الاستثمارية والمشاريع الكبرى في البلدين، وتنظيم المعارض والملتقيات الاقتصادية التي تجمع رواد الأعمال والمستثمرين، بما يعزز من مساهمة هذا القطاع في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

ومن جهة أخرى، فإن مستهدفات رؤية البحرين الاقتصادية 2030 ورؤية المملكة العربية السعودية 2030 تفتح آفاقاً واسعة لتعميق التعاون في القطاعات المستقبلية، بما في ذلك الاقتصاد الرقمي، والخدمات المالية، والصناعات المتقدمة، والطاقة المتجددة، والخدمات اللوجستية، والسياحة. ويمنح ذلك مجلس الأعمال فرص لتطوير مبادرات نوعية ومشاريع مشتركة تسهم في تحقيق قيمة مضافة لاقتصادي البلدين. كما أن تعزيز التعاون السياحي بين البحرين والسعودية يمثل أحد المحاور الواعدة، خاصة في ظل الروابط الاجتماعية الوثيقة والحركة المستمرة للزوار بين البلدين. ويمكن تطوير برامج ومبادرات سياحية مشتركة تسهم في تنشيط قطاعات الضيافة والتجزئة والنقل، وتعزز من مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.

وفي المحصلة، فإن مجلس الأعمال البحريني-السعودي لا يمثل مجرد منصة لتعزيز التجارة والاستثمار، بل يعد أحد الأدوات الاستراتيجية لدفع التكامل الاقتصادي الخليجي وتعميق الشراكات بين المملكتين. ومن خلال إزالة العقبات، وتطوير المشاريع المشتركة، وتعزيز دور القطاع الخاص، يمكن الانتقال بالعلاقات الاقتصادية إلى مرحلة أكثر تقدماً تقوم على التكامل والإنتاجية والاستدامة، بما يحقق المصالح المشتركة ويدعم النمو الاقتصادي طويل الأجل في البحرين والمملكة العربية السعودية.

ماجستير تنفيذي بالإدارة من المملكة المتحدة (EMBA)
عضو بمعهد المهندسين والتكنولوجيا البريطانية العالمية (MIET)

مناقصات جديدة للبنية التحتية والأمن الغذائي

كتبت: نوال عباس

شهد مجلس المناقصات والمزايدات طرح عدد من المناقصات الجديدة التي تستهدف تطوير البنية التحتية والخدمات في المملكة، يتصدرها مشروع لوزارة الأشغال لإنشاء شبكة صرف صحي جديدة في منطقة طشان، إلى جانب مناقصات لتوريد أعلاف الدواجن، وأخرى لتطوير البنية التحتية التقنية في حلبة البحرين الدولية.

وتقدمت وزارة الأشغال بمناقصة لإنشاء شبكة صرف صحي جديدة في مجمعات 405 و419 و421 بمنطقة طشان، ضمن مشروع يمتد تنفيذه مدة 24 شهرًا، ويهدف إلى تعزيز خدمات الصرف الصحي واستيعاب التوسع العمراني في المنطقة.

ويتضمن المشروع تنفيذ شبكة صرف صحي متكاملة تشمل إنشاء خطوط صرف فرعية بقطر 150 ملم بطول يقارب 2.001 كيلومتر، وخطوط رئيسية بأقطار تتراوح بين 200 و400 ملم بطول يقارب 4.795 كيلومترات باستخدام أسلوب الحفر المفتوح، إضافة إلى تنفيذ التوصيلات المنزلية الحالية والمستقبلية.

كما يشمل المشروع إنشاء محطة ضخ جديدة بطاقة 75 لترًا في الثانية، وتنفيذ خط ضغط عال بقطر 250 ملم بطول يقارب 834 متـرًا، إلى جانب إنشاء غرف التفتيش، وإلغاء محطة رفع قائمة، وتنفيذ الأعمال الإنشائية والميكانيكية والكهروميكانيكية المرتبطة بالمشروع.

واشترطت الوزارة حصول الشركات المتقدمة على رخصة تأهيل مسبق في فئة أعمال الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار تحت الدرجة AA، فيما بلغت قيمة الضمان الابتدائي 5 آلاف دينار، وحددت مدة صلاحية العطاء بـ180 يومًا.

وفي قطاع الأمن الغذائي، طرحت الشركة العامة للدواجن مناقصات لتوريد الأعلاف النباتية لمزارع الدجاج البياض في المملكة، بهدف ضمان استمرارية الإنتاج وتوفير احتياجات المزارع وفق المواصفات الفنية المطلوبة.

وتشمل كميات التوريد 11,861 طنًا متريًا من أعلاف الدجاج البياض، موزعة بحسب مستويات البروتين، بواقع 3,157 أطنان مترية من علف بياض مجروش بنسبة بروتين 18%، و1,310 طن متري بنسبة بروتين 17%، و7,394 أطنان مترية بنسبة بروتين 16%، مع اشتراط أن تكون جميع مكونات العلف نباتية بالكامل.

كما تشمل توريد أعلاف مزارع تربية الدجاج البياض، وتتضمن 192 طنًا متريًا من علف صيصان بادي، و255 طنًا متريًا من علف صيصان نامي، و252 طنًا متريًا من علف مرحلة إنتاج البيض، و744 طنًا متريًا من علف صيصان تطويري، على أن تكون جميع المكونات نباتية الأصل وخالية من أي مشتقات حيوانية.

وفي قطاع الفعاليات الرياضية، طرحت حلبة البحرين الدولية مناقصة لتصميم وتركيب شبكة إضافية من كابلات الألياف الضوئية المتخصصة، لدعم الأنظمة الإلكترونية وأنظمة الإنتاج التلفزيوني الخاصة بالفعاليات الدولية التي تستضيفها الحلبة.

ويهدف المشروع إلى توفير بنية تحتية متطورة تضمن اتصالًا عالي الاعتمادية لمنظمي الفعاليات وفرق البث التلفزيوني، بما يسهم في رفع جاهزية الحلبة لاستضافة الأحداث الرياضية العالمية، وتبلغ مدة تنفيذ العقد 3 أشهر، فيما حُدد الضمان الابتدائي بـ2500 دينار.

اتفاقية بين «الخليج للضيافة» و«الملكية للبنات» لتقديم خدمات تموين عالية الجودة

وقّعت شركة الخليج للضيافة، الذراع المتخصصة في خدمات التموين والضيافة التابعة لمجموعة فنادق الخليج، اتفاقية لتقديم خدماتها مع الجامعة الملكية للبنات، ضمن استراتيجيتها لمواصلة التوسع وتعزيز حضورها في قطاع المؤسسات التعليمية بمملكة البحرين.

ووقّع الاتفاقية كلٌ من أحمد جناحي الرئيس التنفيذي لمجموعة فنادق الخليج، والدكتور رياض حمزة رئيس الجامعة الملكية للبنات، وذلك خلال مراسم أُقيمت يوم الأربعاء الماضي في حرم الجامعة. وتجسد هذه الشراكة التزام الطرفين بتقديم خدمات تموين عالية الجودة، بما يسهم في الارتقاء بتجربة الطلبة وأعضاء الهيئتين الأكاديمية والإدارية، ودعم مختلف الفعاليات والأنشطة التي تستضيفها الجامعة.

صفقة نفطية بقيمة 16 مليار دولار

الكويت توقع أكبر استثمار أجنبي في تاريخها

وقّعت مؤسسة البترول الكويتية أمس أكبر استثمار أجنبي مباشر في تاريخ دولة الكويت، من خلال اتفاقية بقيمة 16 مليار دولار لتأجير وإعادة تأجير شبكة خطوط الأنابيب المحلية والمخصصة لتصدير النفط الخام التابعة لشركة نفط الكويت، مع تحالف من كبار المستثمرين العالميين في البنية التحتية تقوده صناديق استثمار تديرها شركات بلاكستون وبروكفيلد وKKR.، ذلك تحت اسم مشروع شاهين.

ووفقا لتقرير نشرته (سي ان ان)، فإنه بموجب الاتفاقية، ستؤسس شركة شراكة جديدة في الكويت تتولى استئجار حقوق استخدام 13 خط أنابيب تمتد لنحو 320 كيلومتراً من شبكة خطوط أنابيب النفط الخام التابعة لشركة نفط الكويت.

وفي المقابل، ستمنح شركة الشراكة شركة نفط الكويت حقوق الاستخدام الحصري والتشغيل والصيانة لهذه الأصول مدة 20.5 عاما، مقابل تعرفة ترتبط بأحجام التدفقات النفطية.

وستمتلك شركة نفط الكويت حصة أغلبية تبلغ 51% في الشركة المشتركة، فيما سيحوز التحالف الاستثماري 49%، موزعة بالتساوي بين الأطراف المشاركة وبالشروط نفسها.

وأكدت المؤسسة أن الملكية الكاملة لشبكة خطوط الأنابيب والسيطرة التشغيلية عليها ستظل بيد شركة نفط الكويت، مشددة على أن الاتفاقية لا تفرض أي قيود على مستويات الإنتاج أو التكرير، وأن جميع القرارات التشغيلية والإنتاجية ستبقى خاضعة بالكامل لدولة الكويت.

ومن المتوقع أن تحقق الصفقة عوائد نقدية مقدمة بقيمة 7.85 مليارات دولار لصالح شركة نفط الكويت عند إتمامها، بما يدعم برامج الإنفاق الرأسمالي لمؤسسة البترول الكويتية، وفي مقدمتها خطة رفع الطاقة الإنتاجية للنفط الخام إلى 4 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2035.

وأضافت المؤسسة أن الاتفاقية ستسهم أيضاً في تنويع مصادر التمويل وتعزيز مشاركة المستثمرين العالميين في الاقتصاد الكويتي.

كما أشارت إلى أن الاتفاقية تعد من أوائل الاستثمارات الأجنبية الكبرى التي أبرمت في منطقة الخليج منذ بداية التحديات الإقليمية الأخيرة، بما يؤكد مرونة الاقتصاد الكويتي واستمرار ثقة المستثمرين المؤسسيين العالميين في دولة الكويت ومؤسسة البترول الكويتية.

وقال الشيخ نواف سعود ناصر الصباح، نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية: إن مشروع «شاهين» يمثل محطة مفصلية في مسيرة التنمية الاقتصادية للكويت، ويجسد التزام الحكومة باستقطاب كبار المستثمرين العالميين للمشاركة في تطوير البنية التحتية الاستراتيجية، مع الحفاظ الكامل على الملكية الوطنية والسيطرة التشغيلية.

120 مليونيرا في المملكة المتحدة يطالبون بضرائب أعلى على ثرواتهم!

في موقف غريب، طالب عشرات الأثرياء في المملكة المتحدة بفرض ضرائب أعلى على ثرواتهم للمساعدة في الحد من التفاوت الاقتصادي.

وأشار تقرير نشرته (العربية) إلى انه في الوقت الذي يهرب الكثير من الأثرياء من بلدانهم بحثاً عن ملاذات ضريبية منخفضة الكلفة، يتبنى عدد متزايد من أصحاب الملايين في المملكة المتحدة موقفاً مغايراً، حيث وقّع 120 مليونيراً بريطانياً رسالة مفتوحة موجهة إلى رئيس الوزراء البريطاني الجديد آندي بورنهام، يدعون فيها إلى زيادة الضرائب على أصحاب الثروات الكبيرة، معتبرين أن ذلك يمثل خطوة ضرورية لبناء اقتصاد أكثر عدالة.

وجاءت الرسالة ضمن حملة «Proud to Pay» (فخورون بالدفع)، التي تنظمها مجموعة Patriotic Millionaires UK، وحظيت بدعم عدد من الشخصيات البارزة، من بينهم لاعب كرة القدم الإنجليزي السابق غاري لينيكر، والمنتج الموسيقي الشهير براين إينو، والممثل سايمون بيغ، وفقا لموقع«fortune».

وقالت الحملة في بيانها: »نريد من الحكومة أن تفرض ضرائب علينا. نحن قادرون على تحملها. لسنا نتحدث عن زيادة الضرائب على من يعتمدون على رواتبهم اليومية، بل على أصحاب الثروات الضخمة الذين تأتي دخولهم من الأصول التي يمتلكونها.«

واقترح الموقعون فرض ضريبة بنسبة 2% على الثروات التي تزيد على 10 ملايين جنيه إسترليني (13.3 مليون دولار)، وهي خطوة يؤيدها، بحسب الحملة، 80% من أصحاب الملايين في بريطانيا.

وتشير التقديرات إلى أن هذه الضريبة وحدها قد توفر نحو 24 مليار جنيه إسترليني (32 مليار دولار) سنوياً لخزينة الدولة.

كما أوصت الرسالة بإجراء إصلاحات على ضريبة الأرباح الرأسمالية، من بينها مساواة معدلاتها بمعدلات ضريبة الدخل، وهو ما قد يضيف نحو 12 مليار جنيه إسترليني (16 مليار دولار) سنوياً إلى إيرادات وزارة الخزانة.

ويؤكد أصحاب المبادرة أن فرض ضرائب أعلى على الثروات الكبيرة من شأنه إعادة توزيع القوة الاقتصادية بصورة أكثر عدالة، واستخدام الثروة المتراكمة لمعالجة أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلاد.

ويرى الموقعون أن هذه الإيرادات يمكن توجيهها إلى تقليص فجوة عدم المساواة، وخلق وظائف أكثر استدامة، ودعم الشركات الصغيرة، وزيادة الإنفاق على المستشفيات والرعاية الاجتماعية والتعليم.